مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٤

السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول النامية في مجال حقوق الانسان ١٩٧٧- ١٩٨١ دراسة وثائقية

م.د فاروق عيسى محمد
مديرية تربية كركوك قسم الاعداد والتدريب

البريد الإلكتروني Email : drfarooqessa@gmail.com

الكلمات المفتاحية: سياسة ، انتهاكات ، حقوق ، الدول النامية ، كارتر.

كيفية اقتباس البحث
محمد ، فاروق عيسى، السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول النامية في مجال حقوق الانسان ١٩٧٧- ١٩٨١ دراسة وثائقية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

American foreign policy towards developing countries in the field of human rights 1977-1981, a documentary study

Lecturer Farooq Essa Mohammed (PhD)
Kirkuk Education Directorate Preparation and training department

Keywords : politics, violations, rights, developing countries, Carter.

How To Cite This Article
Mohammed, Farooq Essa, American foreign policy towards developing countries in the field of human rights 1977-1981, a documentary study , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2023,Volume:13,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The US foreign policy during the Carter era was characterized by a consistent approach in the field of human rights, as it found that this approach gives a clearer picture of the directions of the US administration in this field and had a significant impact in activating special laws and regulations in preventing human rights violations, and through that the government sought The US has to adapt its foreign policy in accordance with the requirements of those laws and regulations, and focus on other factors influencing foreign policy, and that the political factor is one of the important factors in determining the country's foreign policy and directions, and the US government has found that the economic factor is one of the most important factors in determining the course of its policies In the field of human rights, I also found that economic sanctions are a means of pressure on developing countries to prevent them from carrying out actions that violate human rights, so the title of the research tagged (American foreign policy towards developing countries in the field of human rights 1977-1981, a documentary study) was chosen, which reliedon The American documents published from the records of the

Ministry of Foreign Affairs, which are considered one of the most important sources and references on which most researchers in the field of modern and contemporary history rely, especially with regard to the history of the United States of America and European countries, so the first topic (the political factor and the role of human rights in it) aimed to highlight the role of the political factor and its impact In preventing human rights violations through published American documents, the second topic dealt with (economic and humanitarian aid that supports human rights in developing countries) and the third topic dealt with (imposing sanctions on countries that violate human rights from developing countries).

الملخص

تميزت السياسة الخارجية الامريكية في عهد كارتر بنهج ثابت في مجال حقوق الانسان، اذ وجدت أن هذا النهج يعطي صورة اكثر وضوحاً عن توجهات الادارة الامريكية في هذا المجال وكان لها تأثير كبير في تفعيل الانظمة والقوانين الخاصة في منع انتهاكات حقوق الانسان، ومن خلال ذلك سعت الادارة الامريكية إلى تكييف سياستها الخارجية وفقاً لمتطلبات تلك القوانين والانظمة، والتركيز على العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية، وان العامل السياسي من العوامل المهمة في تحديد سياسة الدولة الخارجية وتوجهاتها، كما ان الادارة الامريكية قد وجدت ان العامل الاقتصادي يعتبر من اهم العوامل في تحديد مسار سياساتها في مجال حقوق الانسان، كما وجدت ان العقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل الضغط على الدول النامية لمنعها من القيام بأعمال تنتهك حقوق الانسان، لذا تم اختيار عنوان البحث الموسوم (السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول النامية في مجال حقوق الانسان ١٩٧٧- ١٩٨١دراسة وثائقية) الذي اعتمد على الوثائق الأمريكية المنشورة من سجلات وزارة الخارجية التي تعتبر من اهم المصادر والمراجع التي يستند عليها اغلب الباحثين في مجال التاريخ الحديث والمعاصر خصوصا فيما يتعلق بتاريخ الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا، لذ استهدف المبحث الاول(العامل السياسي ودور حقوق الانسان فيه) ابراز دور العامل السياسي واثره في منع انتهاكات حقوق الانسان من خلال الوثائق الامريكية المنشورة، وتناول المبحث الثاني(المساعدات الاقتصادية والانسانية التي تدعم حقوق الانسان في الدول النامية) كما تناول المبحث الثالث(فرض العقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الانسان من الدول النامية).

المقدمة:

تعتبر الولايات المتحدة في عهد كارتر من الدول الملتزمة جدًا بالحفاظ على حقوق الإنسان والدفاع عنها لدرجة أنها فتحت مسارًا يحتذى به في السياسة الخارجية، وكان ذلك من خلال

عقيدة كارتر التي تضمنت دفاع حكومته عن القيم الاساسية، التي بني عليها النظام الامريكي وعكست سياستها الخارجية من منظور وطني وعبر تاريخهم ، اتخذ الأمريكيون موقفًا ثابتا وجادا بالمطالبة بإصلاح مؤسساتهم بما ينسجم مع القيم الانسانية الاساسية التي نشأ عليها النظام السياسي في الولايات المتحدة، لذا اتخذت حكومة كارتر من هذه المبادئ كمسار اساسي للتعامل مع البلدان النامية التي تتخذ من انتهاكات حقوق الانسان نهجا لها في التعامل مع شعوبها فوجدت ان ربط المساعدات والمنح الاقتصادية بالالتزام بتوفير الظروف الانسانية الملائمة لخلق متطلبات حياة حرة وكريمة للشعوب وتحفيز تلك الدول من خلال تلك المساعدات لتبني سياسات ايجابية تمنع انتهاك حقوق الانسان الاساسية، فضلا عن استخدامها العقوبات لكي تكون رادعا اساسياً يمنع انتهاكات حقوق الانسان لاسيما مع الدول التي تعتمد على المساعدات الاقتصادية الامريكية.

المبحث الاول

العامل السياسي والاجتماعي ودور حقوق الانسان فيه

تبنت الولايات المتحدة سياسة المشاركة او بعبارة أخرى، الحاجة إلى دمج القوى النامية سلمياً في النظام الدولي من اجل تحقيق توازن القوى بحيث يتم تقليل الصراع والحفاظ على السلام، والثاني هو استخدام الآليات المتعددة الأطراف لإشراك القوى النامية، في تولي مناصب قيادية في المنظمات والأنظمة الدولية القائمة، بما في ذلك الحد من التسلح، وتخفيض حدة التوتر، والنجاح في ذلك يتطلب أن يكون للقوى النامية أهداف تعديلية محدودة ومصالح حيوية فيما بينها[١].

للعامل السياسي أهمية كبيرة في تحديد طبيعة العلاقات مابين صانع القرار والجهات المسؤولية عن تنفيذه، مع الأخذ بالاعتبار العلاقة مع العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية، وان التركيز على العامل السياسي في تحديد السياسة الخارجية للدولة وتوجهاتها، يتوقف على دور القائد وتأثير شخصيته وطموحاته، وذلك فان صناعة القرار السياسي ونجاحه في الدول الديمقراطية يتطلب وجود قبول واقتناع الشعب بالنظام السياسي، لأن ولاء الشعب للنظام يعني استقراره، مما ينعكس إيجابياً، على طبيعة القرارات التي تتخذ، إن وجود التعددية السياسية داخل المجتمع، تجعل من النظام السياسي أكثر قوة واستقراراً[٢].

وفي خطاب كارتر قبيل الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٧٦ حول ديمقراطيات العالم في معهد السياسة الخارجية الامريكية، واعدًا بتغييرات جوهرية في سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة، اذ كان ينوي غرس أخلاق جديدة في الدبلوماسية الأمريكية، ترتكز على السعي وراء

حقوق الإنسان فقد صرح قائلاً: "لأننا أحرار ، لا يمكننا أبدًا أن نكون غير مبالين بمصير الحرية في مكان آخر، يملي إحساسنا الأخلاقي تفضيلًا واضحًا لتلك المجتمعات التي تشاركنا الاحترام الدائم لحقوق الإنسان الفردية ". وهكذا ، صاغت إدارة كارتر ، وابتكرت ، ونفذت استراتيجية لحقوق الإنسان من شأنها أن تكون بمثابة حجر الزاوية لسياسة كارتر الخارجية. [٣]

وعندما جاء كارتر إلى البيت الأبيض كان من اولويات حكمه في الجانب السياسي هو التركيز على حقوق الإنسان وجعلها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فقد أثبتت وعوده خلال حملة عام ١٩٧٦ بأن إدارته ستسلط الضوء على حقوق الإنسان، فقد وجدت هذه الشعارات شعبيتها لدى الناخب الامريكي، اذ ركزت حكومته على حقوق الإنسان بالاتساق مع معتقداته الخاصة بضرورة أن يعيش المرء حياته بطريقة أخلاقية، لذا أوضح أن دعم الولايات المتحدة لحقوق الإنسان يتضمن تعزيز حرية الإنسان في جميع أنحاء العالم، وحماية الفرد من السلطة التعسفية للدولة، نشأت هذه المبادئ من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، والذي وضع الأساس لحركة حقوق الإنسان الحديثة، فقد كان الرئيس يؤمن بمحاسبة حلفاء أمريكا وخصومها على إخفاقاتهم في مجال حقوق الإنسان، وهو نهج يخاطر بتوتر العلاقات مع الأصدقاء وتوسيع الخلافات القائمة مع الأعداء [٤]

ان سيادة القانون في الشؤون الدولية كانت من اساسيات حكمه وكان يؤمن بمبدأ تقرير المصير لجميع الناس، فقد أراد جعل الولايات المتحدة تتخذ زمام المبادرة في تعزيز حقوق الإنسان العالمية، وأن القوة الأمريكية يجب أن تمارس باعتدال، فخلال حملته الانتخابية، ادعى مساعد يه أنه سيحكم بطريقة مختلفة، وعلى وجه التحديد، أنه لن يعين المطلعين في واشنطن في مناصب عليا في السياسة الخارجية بعد انتخابه، أدرك أنه بحاجة إلى خبراء من حوله لإدارة سياسته الخارجية، عين الأستاذ في جامعة كولومبيا زبيغنيو بريجنسكي(Zbigniew Brzezinski)[٥] مستشارًا للأمن القومي ومسؤولًا سابقًا في وزارة الدفاع ومحلل المشاكل الدبلوماسية لإدارة جونسون سايروس فانس(Cyrus Vance)[٦] وزيرًا للخارجية[٧].

وفي مذكرة بعثها مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي بريجنسكي عام ١٩٧٧ إلى الرئيس يقدم فيها عرض تفصيلي عن طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية وربط مبدأ حقوق الانسان بتلك العلاقات، "اذ يقول يدرك الجميع وبوضوح أن سياسة الرئيس الخارجية مشتقة من التزام إيجابي بقيم إنسانية أساسية، ولقد حددت هذه القيم على أنها حقوق الإنسان، وهي أوسع وأكثر مرونة من كلمات مثل الحرية، وهذا يعطي سياستنا الخارجية جاذبية أوسع، وأكثر انسجامًا مع

الوعي السياسي الناشئ للبشرية، والذي يهتم بالحرية والإنصاف، وسنسعى إلى التنسيق بشكل أوثق مع حلفائنا الرئيسيين من أجل توفير الأساس لنظام دولي أكثر استقرارًا"[٨].

فقد قسم بريجنسكي علاقة الولايات المتحدة مع ودول العالم حسب مذكرته السابقة ومبدأ حقوق الانسان كلاتي [٩]:

اولاً: الشرق الاوسط التركيز والتعامل مع القضايا المستعصية فالجميع بحاجة لسلام شامل مع قيام وطن للفلسطينيين، أننا ملتزمون بهذه المبادئ الأساسية اذ توفر نقطة انطلاق لمزيد من المفاوضات الموضوعية مابين اسرائيل والفلسطينيين.

ثانياً: أمريكا اللاتينية الاتجاه نحو نهج يركز على العلاقات الثنائية ، بمختلف أنواعها ، مع دول أمريكا اللاتينية.

ثالثاً: الصين سياستنا تجاه الصين لم تتكشف بعد ويجب الكشف عنها، ومع ذلك، فشلت الجهود السوفيتية لتعزيز التطبيع أو المصالحة الصينية السوفيتية حتى الآن، وهذا يمنحنا الوقت اللازم لتطوير المبادرات المطلوبة .

رابعاً: جنوب آسيا مع التغيير السياسي في الهند، لدينا مرة أخرى فرصة لتحسين كبير في العلاقات الأمريكية الهندية.

خامساً: افريقيا إنه مستنقع يمكن رؤية الأحداث الأفريقية من منظور تفسيرين عريضين، كلاهما ربما يكون صحيحًا ولكن كل منهما يؤدي إلى نتيجة متناقضة، الأول هو أن أفريقيا في خضم اضطراب اجتماعي سياسي، مع انهيار هياكل ما بعد الاستعمار أنه من غير المستحسن أن تتدخل الولايات المتحدة، ولكننا نفعل ذلك خارج إفريقيا، من خلال النفوذ الدبلوماسي وليس من خلال المشاركة المباشرة في أفريقيا.

وعلى اثر ذلك تم وضع خطه من مجموعة من موظفو تخطيط السياسات في الولايات المتحدة، من اجل تحقيق نظام تكون فيه الحرية هي القيمة الاساسية، والتي تحقق السيادة الفعلية للشعب من خلال رؤية كارتر في مجال حقوق الانسان كالتالي [١٠]:

اولاً: تشكل النزاعات الإقليمية طويلة الأمد تهديدًا مستمرًا بالحروب الإقليمية، مما يعرض السلام العالمي للخطر.

ثانياً: يؤدي تزايد مخزونات الأسلحة التقليدية إلى تفاقم التوترات الإقليمية وإهدار الموارد الاقتصادية.

ثالثاً: إن تعزيز حقوق الإنسان في مجتمعنا وفي الخارج ضروري لنظام دولي عادل ومقياس لحيوية قيمنا الأساسية كأمة، احترامنا العميق لحقوق وإمكانات الفرد بغض النظر عن ظروف الولادة

رابعاً: تتعامل الولايات المتحدة مع هذه التحديات بموارد بشرية ومادية غير عادية.

وقد عملت الادارة الامريكية على عمل منسق مابين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في مجال حقوق الإنسان الدولية، والتي تتمتع فيها الإدارة الجديدة بواحدة من أفضل الفرص لتحسين العلاقات التنفيذية بالكونغرس بشكل جذري، وعلى هذا الاساس تم تشريع قانون عام ١٩٧٨ بعدم تقديم أي مساعدة أمنية لأية حكومة تشارك في نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا إلا في ظل ظروف استثنائية، وعلى اثر ذلك قطع الكونغرس جميع المساعدات العسكرية عن تشيلي وأوروغواي والارجنتين ،وخفض الدعم لكوريا الجنوبية، وكذلك على إيران واندونيسيا والفلبين، وقد ذهب الكونغرس إلى أبعد من ذلك قطع اي مساعدات بشكل مباشر للإبقاء على نظام قمعي في السلطة[١١].

وقد سعت الولايات المتحدة لتحقيق الأهداف التي وضعتها للحد من انتهاك حقوق الانسان ودعم السلام العالمي في الدورة الخامسة والثلاثين لحقوق الإنسان، أكدت على الاخذ بعين الاعتبار الإطار التي تعمل عليه اللجان الاقتصادية والاجتماعية في المفوضية العليا لحقوق الانسان ، اذ تتخذ قراراته بأغلبية الأصوات، من بين ٣٢ عضوًا في المفوضية ،(٨ من الدول الأفريقية) ، و(٦ من الدول الآسيوية)، و(٦ من دول لوس أنجلوس)، و(٨ من دول WEO)، و(٤ من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية)، من بين الأعضاء الحاليين، فقد تم التركيز على الشكاوى الرسمية المقدمة في انتهاكات حقوق الإنسان تجاه البرازيل وإيران وبوروندي وأوغندا وأوروغواي، وعلى هذا الاساس عملت الولايات المتحدة على كسب الدعم لا يقل عن ٨-١٠ من الدول الأعضاء من العالم الثالث، من اجل تحقيق اغلبية في تنفيذ قرارتها وتحقيق اهدافها في الحد من الانتهاك ، لما تشكله هذه الدول من اغلبية في اللجان[١٢].

اما عن دور السياسة الامريكية في سعيها من أجل تحقيق سلام شامل في منطقة الشرق الاوسط، فضلاً عن الجهود الأمريكية لتحقيق تسوية تفاوضية للنزاع العربي الإسرائيلي، بعد قبول دعوة الرئيس كارتر للرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في آب ١٩٧٨ لحضور اجتماع قمة ثلاثي في كامب ديفيد، وبتتبع مسار تلك القمة في ايلول ١٩٧٨ وسلسلة المفاوضات خلال هذه الفترة ، كان الخلاف العربي الإسرائيلي على رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما انعكس في انخراط الرئيس كارتر المباشر في

عملية السلام[١٣]، اذ يعتبر أعظم نجاح في السياسة الخارجية للرئاسة الامريكية في مجال دعم السلام الدولي، وعلى اثر ذلك سحب الإسرائيليون تدريجيًا قواتهم وابتعدوا مسافةً إلى الوراء في شبه جزيرة سيناء، فضلاً عن قيام الرئيس الامريكي برحلات مكوكية بين الوفدين الإسرائيلي والمصري، لوضع شروط السلام، نتيجة لذلك، توصل بيغن والسادات إلى اتفاق تاريخي [١٤]:

اولاً: تنسحب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء بأكملها.

ثانياً: الولايات المتحدة ستنشئ مراكز مراقبة لضمان عدم قيام أي من الطرفين بمهاجمة الطرف الآخر.

ثالثاً: تعترف إسرائيل ومصر بحكومتي بعضهما البعض وتوقعان معاهدة سلام عام ١٩٧٩، وتعهدت إسرائيل بالتفاوض مع الفلسطينيين من أجل السلام.

وقد أثار الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ [١٥]،غضب الولايات المتحدة، وقيام حرب العصابات في تلك المنطقة، واعتبرت واشنطن هذا الغزو انتهاك صاخ لحقوق الانسان من جانب الاتحاد السوفيتي لدولة نامية، فضلاً عن تعرض المجتمع الافغاني لأعمال الابادة الجماعية والاعدام دون محاكمة، فقدر عدد السجناء السياسيين في كابول والمقاطعات بأكثر من خمسين الف سجين وتدمير قرى بأكملها، واستخدام أسلحة محضورة دولياً، وقمع التمرد بضرب السكان المدنيين وقد ذكرت الصحافة الامريكية أن السوفييت لا يسعون ببساطة إلى استسلام قوى المقاومة أو إنهاء المعارضة، بل إنهم يشاركون في ذبح جماعي لشعب وتدمير ثقافة ما، فكان رد من قبل الولايات المتحدة لغزو السوفيتي لأفغانستان، قيامها بقطع مبيعات الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي وأمر الرياضيين الأمريكيين بمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو عام١٩٨٠[١٦] .

وجد بريجنسكي هناك نقاط ضعف رئيسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه حقوق الانسان لاسيما في منطقة بجنوب إفريقيا، فكان هناك قلق للغاية من اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن حل الأزمات في (روديسيا وناميبيا)، فالسياسة الامريكية في جنوب إفريقيا تعمل على عدم ممارسة ضغوط كبيرة على تلك الدولة، ولاسيما الدعم السابق لجنوب إفريقيا في الأمم المتحدة اذ ينظر إليها الكثيرون من العالم على أنها أكثر سياسة للولايات المتحدة إثارة للاشمئزاز في مجال حقوق الإنسان، اذ وجود بريجنسكي ان استمرار العنف في جنوب إفريقيا قد يؤدي إلى إبطال كل مبادرة أخرى لحقوق الإنسان تتخذها الإدارة، مما جعل الادارة الامريكية تفكر بشكل جدي وواضح في هذه المسألة [١٧].

ان العديد من البلدان النامية التي تسعى الولايات المتحدة فيها للحد تقليل المخاوف الاجتماعية والتي تتعلق بآثار النمو السكاني على الاضطرابات، وعدم الاستقرار فقد وجدت من الضروري إظهار كيفية تفاعل السكان مع العوامل الأخرى التي من المحتمل أن تزعزع الاستقرار في المجتمع، لاسيما في (مصر والمكسيك وكينيا)، فقد عملت الادارة الامريكية على ربط تلك العوامل بقضايا حقوق الانسان، وان النمو السكاني السريع والمرتفع وتزايد الكثافة السكانية بالنسبة، وارتفاع معدلات البطالة والاضطرابات والتطرف، والصراعات الدولية المحتملة على السيطرة على الأراضي والموارد[١٨].

ومن الواضح ان الادارة الامريكية لم ترغب في معالجة قضايا حقوق الانسان بالطرق التقليدية، فقد عملت على ادخال وسائل نموذجية قادرة على اقناع المجتمع الامريكي والدولي باستراتيجية جديدة في السياسة الخارجية الامريكية، والتي تمكنها من اصلاح مؤسسات الاجتماعية والتي ستعنى بالقضايا الاخلاقية والانسانية في السياسة الخارجية[١٩].

فقد عملت واشنطن على تضمين حماية حقوق الانسان في نظامها الداخلي، بالاعتماد على عدد من المؤسسات التي لها القدرة على تعزيز ثقافة الانسان في المجتمع، اذ تطور هذا الفكر حتى اصبح نظام مؤسسي، وان من شأن ثقافة حقوق الانسان ان ترفض الانتهاكات الانسانية داخل الدولة او خارجها، فضلاً عن توسيع قدرة المواطنين على معارضة سياسات الدولة المنتهكة لحقوق مواطنيها، لاسما في مجال حرية العقيدة او حرية التعبير او حرية التجمهر[٢٠].

وفي معيار اخر اكدت الادارة الامريكية على ضرورة تعريف حقوق الانسان على نطاق اوسع، اذ يشمل حقوق المرأة، وحقوق الاطفال، وحقوق العمال، ويجب عليها، ان تشمل الحقوق الاجتماعية، والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، والعمل على التوفيق مابين حقوق الانسان والديمقراطية، فضلاً عن التوفيق مابين حقوق الانسان والاهداف الانسانية، والعمل على الحد من الابادة الجماعية، او الجرائم المرتكبة ضد الانسانية، التي تتعرض فيها المجتمعات إلى الخطر، وتوفير الحماية الفعلية[٢١].

المبحث الثاني

المساعدات الاقتصادية والانسانية التي تدعم حقوق الانسان في الدول النامية

واجهت الإدارة الجديدة في عهد كارتر مسائل اقتصادية صعبة في منح المساعدة الاقتصادية أو ما يسمى بالمساعدة الإنمائية اذ قسمتها إلى ثلاث فئات: برامج التنمية الاقتصادية الثنائية الأمريكية التي تديرها المعونة الأمريكية ومجموعة السلام ، وبرامج التنمية

متعددة الأطراف التي تقوم الولايات المتحدة تمويلها من خلال البنك الدولي والمصارف الإقليمية ومختلف وكالات الأمم المتحدة، الفئة الثانية هي المساعدة الاقتصادية السياسية، الفئة الثالثة هي المساعدة الإنسانية أو الإغاثة المباشرة لدول النامية[٢٢].

المسألة الثانية التي واجهتها الادارة الجديدة هي المساعدة الاقتصادية للدول التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل صارخ، اذ كانت تشريعات المعونة تحظر المساعدة الاقتصادية لمن ينتهك حقوق الإنسان، وستدخل الادارة الامريكية في حرج بذلك الامر كيف ستصل المساعدات الى فئات الناس الفقيرة في تلك البلدان، وسيكون من الخطأ ربط المساعدة الاقتصادية بمثل هذه السياسة التي تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية المساعدات [٢٣].

المسألة الثالثة : كيف تكون المساعدة الاقتصادية هل تكون متعددة الأطراف أو ثنائية ، أو كليهما، اذ ان الادارة الامريكية يجب عليها أن نقدم مساعدات رأسمالية بشكل متزايد من خلال بنوك التنمية الإقليمية، مع الاستمرار في الاعتماد على القنوات الثنائية لمزيد من المساعدة الفنية، لاسيما أن بنوك التنمية الإقليمية بشكل عام ذات كفاءة في التعامل مع المساعدات متعددة الأطراف وعلى اساس ذلك ، يمكن تقديم المساعدة بشكل أكثر كفاءة على أساس ثنائي، فضلاً عن ان مشاركة الدول النامية تعتبر مهمة جدا لأنه بدون مشاركتها وتعاونها في تعزيز مبادى حقوق الانسان، لن يتحقق النمو والازدهار[٢٤].

وقد اشارت الدراسات الاستقصائية إلى أن الشعب الامريكي في تلك الفترة كان يشعر بعدم الارتياح ، اذ يرى الناس في الولايات المتحدة بان المساعدات يجب أن تصل إلى الأشخاص الأقل حظًا، وكانوا يعتقدون في نفس الوقت، أن المساعدات الامريكية لا تصل إلى الفقراء الذين يحتاجون إليها حقًا، فالضرائب التي تفرض على الشعب الأمريكي بما في ذلك الفقراء، تذهب تلك المساعدات إلى ميسوري الحال والاغنياء في البلدان الأخرى، لذلك وجدت الادارة الامريكية بانه يجب عليها توجيه العملية بشكل صحيح نحو تخفيف المعاناة والحرمان في العالم النامي، وكسب ثقة الشعب الامريكي وبان تلك المساعدات تصل الى الاشخاص الاشد فقراً[٢٥].

كما وجدت الولايات المتحدة أن مشكلة الديون على البلدان النامية من المشاكل المهمة التي يجب معالجتها، فبعض البلدان الرأسمالية تقدم المساعدة التجارية بشروط ميسرة، مما شكل اختلال في ميزان العجز التجاري والديون على عاتق البلدان الفقيرة، اذ ثلثا المبلغ الإجمالي المستحق لصندوق النقد الدولي، على (الهند وباكستان ومصر) نتيجة تلك الاسباب، فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسات تتعلق بالإصلاح النقدي، لان القضية تتعلق بادعاء الدول النامية أنها لا تحصل على صفقة عادلة من صندوق النقد الدولي بسبب افتقارها إلى وزن التصويت، وهذا

بدوره يتعلق بمسألة حقوق السحب الخاصة، والتي يتم تخصيصها على أساس حصص صندوق النقد الدولي [٢٦].

ان تطور الاوضاع في القرن الافريقي وازدياد الانظمة المنتهكة لحقوق الانسان وزيادة عدد الجياع في (الهند وبنغلاديش وباكستان وإندونيسيا)، دفعا الرئيس كارتر الى العمل بشكل سريع من اجل المساعدة الاقتصادية لاسيما بعد أن وصلت التقارير التي تشير إلى ١,٢ مليار شخص من البلدان النامية التي تعاني من نقص مزمن في الغذاء، اذ يؤثر سوء التغذية على أكثر من ٥٠ في المائة من الأطفال، في أمريكا اللاتينية ، يعد سوء التغذية سببًا رئيسيًا أو مساهمًا في ما يقرب من ٦٠ في المائة من وفيات الأطفال في سن ما قبل المدرسة، لذا كانت سياسة حقوق الإنسان، والمصالح الأمريكية بشكل عام، تعمل على تكثيف استخدم العامل الاقتصادي على تلك البلدان، ومن المرجح أن ينضم المانحون الآخرون للمؤسسات المالية الدولية إلى الجهود الامريكية التي تسعى في استخدام هذه المؤسسات ليس فقط للعمل من أجل وضع حد للتعذيب والاعتقال التعسفي في جميع أنحاء العالم ، ولكن للإطاحة بحكومة معينة ترفضها بشدة منتهكة لحقوق الانسان[٢٧].

وبعد ان ادركت الولايات المتحدة اهمية الابعاد الاقتصادية للقوة في تقديم المساعدات لدول النامية، فقد عملت على وضع استراتيجية مالية، من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ اي قرار في هذه المنظمات، الا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات التي تخدم مشروعها حيث عملت على منع تقديم اي مساعدات لدول تعتبرها منتهكة لحقوق الانسان مثل (تشيلي وفيتنام) عام ١٩٧٩[٢٨].

وقد استخدم الكونغرس المساعدات الخارجية كحافز إيجابي للدول لتغيير سياساتها الخاصة بحقوق الإنسان، وكان ذلك سببا رئيسيا لتشريع القوانين في الولايات المتحدة لممارسة الضغط ضد دولة منتهكة لإجبارها على تغيير سياستها المحلية في مجال حقوق ، وقد احدث ذلك تحسينات كبيرة في مجال حقوق الإنسان للمساعدات الخارجية كأداة ضغط لإحداث تحسينات محددة في ظروف حقوق الإنسان، والتي تشمل المساعدة الاقتصادية المنح أو القروض الممنوحة لدولة أجنبية للبرامج غير العسكرية مثل الغذاء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي [٢٩].

وقد قدمت الولايات مساعدات خارجية في الفترة مابين عام ١٩٧٧ الى ١٩٨١ وفي ما يلي جدول في البيانات الاحصائية الخاصة بها[٣٠]:

الدولة	المبلغ
مصر	٢.١ مليار دولار
اسرائيل	٣ مليار دولار
تشيكوسلوفاكيا	٢٠٣٠٠ مليون
جزر المحيط الهادي	٧٤١ مليون
اليمن	٤.٥ مليون

فيما يتعلق بالغذاء، فقد وجدت الولايات المتحدة ان زيادة إنتاج الغذاء في البلدان النامية نفسها، هي من المهمات الاساسية التي ينبغي زيادة التركيز عليها في كل من الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف لغرض زيادة إنتاج البلدان النامية من الغذاء، وقد يستغرق الأمر سنوات عديدة لزيادة إنتاج الغذاء في البلدان الفقيرة، لذلك سعت الادارة الامريكية في مجال المساعدات الاقتصادية بالحفاظ على احتياطيات كافية من الحبوب في البلدان المتقدمة لتلبية الاحتياجات المتكررة في البلدان النامية، والعمل على حل مشكلة السكان، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمشكلة الغذاء والتقدم الاجتماعي والاقتصادي[٣١].

ومن الامور الاساسية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في مجال المساعدات الاقتصادية ومسالة حقوق الانسان هي مسالة المياه، اذ يمكن أن يتم فيها بناء مبادرات جديدة مهمة في إنتاج الغذاء، و إمدادات المياه للمجتمع، ونقل التكنولوجيا، من أمثلة أنواع المبادرات التي يمكن تطويرها ما يلي [٣٢]:

اولاً: برنامج ثنائي جديد للقروض والمساعدات الفنية لأقل البلدان نموا لتحسين تشغيل نظام الري وتطوير البنية التحتية ذات الصلة.

ثانياً: زيادة الدعم للبحوث الدولية بشأن تحسين التحكم في الانجراف، والصرف، والسيطرة على الفيضانات ، وحماية المسطحات المياه في المناطق الاستوائية.

ثالثاً برنامج إرشادي إقليمي حول تطبيق الاستشعار عن بعد في إدارة المياه كامتداد لبرنامج الأقمار الصناعية AIDSAT.

رابعاً: دعم فني ثنائي ومتعدد الأطراف لأقل البلدان نمواً من أجل وضع خطط ومؤسسات لتسريع توفير مياه الشرب المأمونة لسكان الريف.

وقد طلبت الخزانة الأمريكية من البنك الدولي تقييم فعالية البنك في قطاع الصحة، وإمكانيات الإقراض في المستقبل لدولة النامية في مجال المساعدات الاقتصادية وتحديد مشاريع محددة في

مجالات التعليم والتدريب والبحث التي تعتبرها من الحقوق الاساسية لتلك المجتمعات، بالتعاون مع المنظمات الدولية، على النحو التالي[٣٣]:

اولاً: تدابير الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة الأساسية لتحسين صحة الأم والطفل على وجه الخصوص.

ثانياً: الوقاية من العمى.

ثالثاً: توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي الأساسي .

رابعاً: تطوير طرق أفضل لتحسين الصحة.

فضلاً عن تركيز البرنامج الامريكي في هذا المجال على تضمين مناهج الاحتياجات الأساسية للتنمية، فالصحة اللائقة ضرورية لإنتاجية العمل والقدرة على تعليم الأطفال الصغار، فالأمهات يعانون بشكل خاص من سوء الحالة الصحية، وعلى هذا الاساس عملت الادارة الامريكية على تخفيف معاناتهم بشكل كبير من خلال برامج صحية أساسية غير مكلفة بالتزامن مع تدابير لتحسين الزراعة وتوسيع نطاق التعليم، حيث تفتقر معظم أسر الدول النامية إلى أبسط الوسائل أو المعلومات للتعامل بفعالية مع أكثر المخاطر الصحية شيوعًا، يفتقر حوالي ٧٠ في المائة من السكان إلى المياه الصالحة للشرب ، بل وأكثر من ذلك يفتقرون إلى الصرف الصحي المناسب. حوالي ٤٠ مليون شخص في العالم مصابون بالعمى، فالمياه النظيفة والصرف الصحي الأولي وتدابير الوقاية من العمى، هي من الامور الاساسية التي تحقق ابسط الحقوق لتلك المجتمعات، وإنها حقوق يستحقها الجميع [٣٤].

فقد عملت الولايات المتحدة على تعديل مخصصات المساعدات على أسس حقوق الإنسان والعمل على ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للفقراء من الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم، مع العمل على عدم منح القروض في بنوك التنمية الدولية للبلدان التي تعاني من مشاكل خطيرة في مجال حقوق الإنسان، إلا إذا كانت القروض تهدف إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وقد ادت هذه الاجراءات الامريكية إلى توتر العلاقات مع تلك البلدان، بسبب ربط هذه المساعدات ببرنامج حقوق الإنسان، فضلاً عن تحفيز عقلية الحصار تجاه تلك البلدان من اجل تغير سياستها في التعامل مع قضايا حقوق الانسان ، وبالتالي تعزيز هذه العملية[٣٥].

المبحث الثالث

فرض العقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الانسان من الدول النامية

سعت الادارة الامريكية والكونغرس الى وضع تعديلات على تشريعات المساعدة الأجنبية آنذاك لحظر تقديم المساعدة إلى حكومة تنتهك حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا أحد أسباب سن هذه التعديلات، المعروفة باسم عقوبات حقوق الإنسان، هو العمل كوسيلة ضغط لإجبار الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان على تغيير سياساتها في مجال حقوق الإنسان، وبسبب التأثير الواسع النطاق لهذه التعديلات التي أجرتها على العلاقات الأمريكية مع الدول الأجنبية ، من المهم مناقشة العوامل التي تؤثر على فاعلية العقوبات كوسيلة ضغط لواشنطن ، لذا سن الكونغرس لأول مرة تشريعات حقوق الإنسان ضمن اطار السياسة الخارجية كخطوة إيجابية نحو تجديد المثل العليا التأسيسية لأمريكا[٣٦].

فقد كان هناك تنوع في الآراء مابين وزير الخارجية سايروس فانس(Cyrus Vance) وبين هنري ر. جيلين(Henry R. generations) ، رئيس مجلس الأمريكيتين، حول اعتماد البلدان على المساعدات الامريكية التي تحصل هل تلك المساعدات هي منح فردية تحصل عليها من الولايات المتحدة فقط ام من مجموعة بلدان تقدم المساعدة وما مدى تأثير تلك العقوبات على الدول المنتهكة لحقوق الانسان، اذ وجد فانس فرض عقوبات على تلك الدول لإجبارها على تغيير سياستها المحلية لحقوق الإنسان كوسيلة للضغط هي سياسة ناجعة وفعالة ، اما جيلين فيؤكد أن السياسات هي غير فعالة وحتى تؤدي إلى نتائج عكسية، يُعزى هذا التنوع في الآراء إلى التفاوت في الاعتماد على المساعدات الامريكية[٣٧].

وفي حال كانت تلك البدان لا تعتمد على المساعدات الامريكية ، لن تكون العقوبات فعالة في إحداث تغيير، في سياسة حقوق الإنسان للدولة المنتهكة، ولن تكون كوسيلة ضغط في تلك الدول، لاسيما أن العقوبات فعالة فقط إذا كان أحدهما بلد منتهك يعتمد اقتصاديًا على الدولة التي تفرض عقوبات، لذا كان على الولايات المتحدة خيار ممارسة القوة الكاملة لفرض العقوبات في دعم مشروعها [٣٨].

اهم العوامل التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة هي التصريحات العلنية، والتي تجعل من المواقف الأمريكية واضحة تجاه مسالة العقوبات على الدول منتهكة لحقوق الانسان، وأن تكون بمثابة دق ناقوس الخطر للحكومات الأخرى، وتشجيع انصار حقوق الإنسان داخل البلاد، فقد نددت الادارة الامريكية بالانتهاكات الإنسانية في عدد من الدول، لاسيما في أوربا الشرقية

وأفريقيا، بإصدار بيانات عامة، وفي السياق ذاته حذرت حكومات أمريكا اللاتينية بالابتعاد عن النهج التعسفي تجاه حقوق الانسان [٣٩].

فضلاً عن التقارير الخاصة بحقوق الإنسان التي كانت ترفع عن جميع الدول سواء كانت منتهكة أم غير منتهكة لحقوق الإنسان، من أجل تقييم سياسة هذه الدول تجاه المسائل الإنسانية، وشكلت هذه التقارير وسيلة مهمة لإنشاء قاعدة بيانات لممارسات الدول، ووضعتها تحت الرقابة الأمريكية، وعلى ضوء هذه التقارير كان تقيم السياسة الإنسانية لأي دولة، الأمر الذي يسوغ للولايات المتحدة تحديد شكل العلاقات مع تلك البلدان ومدى تأثير عامل العقوبات المفروضة عليها[٤٠]. وفيما يلي بعض نماذج العقوبات الامريكية على الدول المنتهكة لحقوق الانسان:

اولا: العقوبات على السلفادور: قدمت وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٧٨ تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في السلفادور ووجود انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان واستمرار حدوثها، لاسيما تحول هذه الظروف دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعترف بها في الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، والمادة ٢٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان مما دفع الادارة الامريكية في فرض عقوبات اقتصادية، منها حظر جميع المبيعات العسكرية الأجنبية والتعليم والتدريب العسكري الدولي والمبيعات التجارية من قبل الشركات الامريكية الخاصة[٤١].

ثانيا : الارجنتين : في تقرير حول ممارسات حقوق الإنسان في البلدان التي تتلقى مساعدات أمريكية، قدمته وزارة الخارجية إلى مجلس الشيوخ، عن عقوبات حقوق الإنسان، حول اعمال التعذيب والخطف من قبل قوات الأمن واستجوابهم تحت التعذيب، منذ تولي المجلس العسكري السلطة في الارجنتين، وان الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف به دوليًا التي حدثت هناك جعلتها هدفا رئيسيا لعقوبات حقوق الإنسان من قبل الولايات المتحدة، اذ عملت الولايات المتحدة على سحب ما يقرب من نصف المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) المخصصة الى الارجنتين والتي تقدر بخمسة عشر مليون دولار، وقد ادت هذه الاجراءات إلى تدهور العلاقات الثنائية بين البلدين فقد ذكر السيناتور إدوارد كينيدي والسيناتور فرانك تشيرش أن انتهاكات حقوق الإنسان في الأرجنتين لها ما يبررها ونحن بحاجة الى مزيد من العقوبات، وبالتالي في ١٥ حزيران ١٩٧٨ ، أدخلوا تعديلاً لوقف كل المساعدات العسكرية ، هذا التعديل مدرج ضمن نطاقه حظر جميع المبيعات العسكرية الأجنبية والتعليم والمبيعات التجارية من قبل الشركات الخاصة والعامة[٤٢].

وعملت الولايات المتحدة على تشكيل لجنة مشتركة بين الوكالات العالية لمستوى صنع القرار التي تتكون من ممثلين عن جميع المنظمات الحكومية في الولايات المتحدة التي تشارك في المساعدة للدول النامية، مثل الوكالة الدولية للتنمية (USAID) والتي تأسست عام ١٩٦١ لتنفيذ برامج المساعدات التنموية الخارجية، ومديري كل من البنوك الدولية و دائرة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، اذ كانت وظيفة هذه اللجنة لاتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي تقديم المساعدة او فرض عقوبات في حال انتهاك حقوق الانسان في تلك البلدان[٤٣].

ثالثاً: ايـران : طبقت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٩ عقوبات اقتصادية وتجارية وعلمية وعسكرية مختلفة ضد إيران على اثر تغير نظام الحكم وسقوط حكومة الشاه، وسيطرة طلاب مؤيدين لنظام الحكم الجديد على سفارة الولايات المتحدة في طهران وأخذوا رهائن، واعتبرت الادارة الامريكية ذلك انتهاك صارخ لحقوق الانسان، لاسيما بعد أن سمحت الولايات المتحدة لشاه إيران المنفي عام ١٩٧٩ بدخول الولايات المتحدة لتلقي العلاج الطبي، حيث اصدرت الأمر التنفيذي ١٢١٧٠ بتجميد حوالي ٨.١ مليار دولار من الأصول الإيرانية، بما في ذلك الودائع المصرفية والذهب وممتلكات أخرى، كما فرضت حظرا تجاريا، اذ يدير هذا الامر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وهي وكالة تابعة لوزارة الخزانة الامريكية[٤٤].

على الرغم من أن هذه التعديلات التي عملت عليها اللجان تختلف في القوة والنطاق ، الأكثر شيوعًا، والتي نصت لا يجوز تقديم أي مساعدة لأي دولة تكون حكومتها متورطة في نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة المعترف بها دوليًا لحقوق الانسان، يجب أن يكون هناك نمط ثابت من الانتهاكات وليس عملاً فظيعًا منفردًا، وأن يكون جسيمًا أو متطرفًا، وليس بسيطًا، ومن اجل تحديد الدول التي تسعى للحصول على مساعدة أجنبية تنتهك حقوق الإنسان على النحو المحدد، سوف يتم على الفور إعداد تقارير من قبل وزارة الخارجية كجزء من اقتراح سنوي للكونغرس لاعتمادات المساعدة الخارجية، بمجرد أن يتقرر أن بلدًا ما ينتهك حقوق الإنسان، سيتم إنهاء المساعدة تلقائيًا ما لم تكن الدولة خاضعة لأحد، شروط الاستثناء والتي يقر تلك الشروط الرئيس الامريكي [٤٥].

الخاتمة

اتسمت السياسة الخارجية الامريكية تجاه الدول النامية بنوع من الحذر تارة، وبالحزم وشدة تارة اخرى، حيث سعت واشنطن في تلك الفترة إلى تبني سياسة جديدة مفادها، ان حقوق الانسان هي مبدأ اساسي تركز عليه السياسة الخارجية الامريكية في علاقاتها مع تلك البلدان، لاسيما بعد

ان وصل الرئيس جيمي كارتر إلى الحكم عام ١٩٧٧ اذ صرح منذ اليوم الاول لحكمه ان من اولويات حكمه في الجانب السياسي هو التركيز على حقوق الإنسان وجعلها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية، فقد وجدت الادارة الامريكية هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في البلدان النامية التي تعاني من ازمات سياسية واقتصادية، وان احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا أمر مهم، سواء في التشكيل العام للسياسة الخارجية للولايات المتحدة أو في التنفيذ المحدد للتشريعات الأمريكية، لذا عملت الولايات على ربط المنح والمساعدات المالية والاقتصادية التي تقدمها للبلدان، بمدى التزام حكومة تلك البلدان بالقوانين المتعلقة بحقوق الانسان والاعراف الدولية، التي تمنع حصول انتهاكات لهذه الحقوق بناءً على ذلك تم فرض عقوبات امريكية على بعض الدول التي وجود في سجلها انتهاكات صارخة وثابته ومستمرة وكانت السلفادور والارجنتين وايران من ابرز هذه الدول، التي تعرضت للعقوبات الامريكية لأسباب تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، وكانت هذه العقوبات مؤثرة وقادت الى نتائج ايجابية وفاعلة ادت الى تعديل سلوكيات تلك الدول في مجال حقوق الانسان.

الهوامش

(١) محمد حافظ يعقوب، قضايا حقوق الإنسان، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ١٩٩٨، ص٣٥.

(٢) محمد احمد ابو غنم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاقصى، اكاديمية الادارة والسياسة، غزة ٢٠١٣، ص ٢٢.

(3) F.R.U.S 1977–1980, VOL I,Address by Jimmy Carter, New York, June 23, 1976,PP29- 31.

(٤) روبرت أ. سترونج، جيمي كارتر والشؤون الخارجية، مقال منشور على موقع ملر، ، متاح على الرابط https://millercenter.org/president/carter/the-american-franchise (تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢١)

(٥) زبيغنيو بريجينسكي(Zbigniew Brzezinski): (١٩٢٨- ٢٠١٧) ولد في ٢٨ اذار ١٩٢٨ في مدينة وارسو بولندا ، أكمل دراسة الجامعية في الفنون في جامعة مكغيل للمدة من ١٩٤٥-١٩٥٠حصل على شهادة الماجستير والدكتوراه من جامعة هارفارد، اختاره الرئيس الأميركي جيمي كارتر كمستشار للأمن القومي حتى عام ١٩٨١م ، توفي في ٢٦ أيار ٢٠١٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد يوسف ابراهيم وحكمت ذياب احمد اسعد، المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في كينيا ١٩٧٠-١٩٧٨، مجلة الدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد ١١، العدد ٤٢، شباط ٢٠١٩، ص ٢٥٥.

(٦) سايروس فانس (Cyrus Vance) ١٩١٧- ٢٠٠٢ حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد عام ١٩٣٩، وشهادة القانون من جامعه بيل عام ١٩٤٢، وعندما تولى جيمي كارتر رئاسة الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٧٧ ،اصبح فانس وزيراً للخارجية، للمزيد ينظر: عبدالستار جعيجر عبد، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الاوسط ١٩٧٧- ١٩٧٩، مجلة كلية الآداب الجامعة العراقية، العدد ٩٨، ٢٠١١، ص٣٩.

(٧) روبرت أ. سترونج، المرجع السابق.

(8) F.R.U.S 1977–1980, VOL I, Memorandum (Brzezinski) to President Carter, Washington, April 1, 1977,p130.

(9) Ibid,p.133.
(10) F.R.U.S, 1977-1980 VOL I, Paper prepared by Policy Planning Officers, p338.
(11) F.R.U.S, 1977-1980 VOL I. Memorandum From Jessica Tuchman of the National Security Council Staff to the (Brzezinski), Washington, January 24, 1977,pp10-12
(12) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Paper Prepared in the Department of State, Washington, January 31, 1979, P.571.
(13)F.R.U.S, 1977-1980 VOL IX, Arab-Israeli Disputed, Augusta 1978– Decmbrr 1980, Press Release,p.512.

(١٤) شريف جويد علوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي – الصهيوني ، دار واسط للنشر، بغداد ١٩٨٢، ص ٢٤٥.

(١٥) يعد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان ١٩٧٩ – ١٩٨٩م امتداد لفترة الحرب الباردة والصراع الدولي الدائر بين الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفييتي) (والكتلة الغربية)الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عقب التطور بتصنيع الأسلحة النووية والسعي في السيطرة على منابع البترول ومصادر الطاقة في الشرق الأوسط عصب الحياة الاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية، وعلى اثر ذلك قام الاتحاد السوفييتي باحتلال أفغانستان عام ١٩٧٩م لضمان سلامة حدوده الجنوبية مع جمهوريات (تركمنستان وأوزباكستان وتركستان) وخشيته من انتشار تيار المد الاسلامي إليه نتيجة قيام الثورة الايرانية في إيران ١٩٧٩م عن طريق أفغانستان، والوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، ينظر ميادة عبد الله محمد عبدالله، الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ١٩٧٩–١٩٨٩ م ، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط ، المجلد ١٠، العدد ١، القاهرة٢٠٢١ ، ص٢١٣ – ٢٣٢

(١٦) ميادة عبدالله محمد، المرجع السابق، ص ٢١٤.

(17) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Memorandum From Jessica Tuchman of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, January 24, 1977,P.9.
(18)F.R.U.S, 1977-1980 VOL II,Telegram From the Department of State to All Diplomatic and Consular Posts, Washington, June 1, 1980,p. 1173.

(١٩) رغد عباس كامل، إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كارتر، مجلة ابحاث البصرة ٢٠١٩، العدد ٤٤، ص ٥٦.

(20) William W. Burk – White , Human Rights and National Security , in the international conference on the theoretical foundations of Human Rights , Wilson School of public and international Affairs , Princeton University , Ph.D. , Cambridge , 2004 , p. 273 .
(21)) Steven Jensen , The Making of International Human Rights , New York : CUP , 2016 , pp. 18 – 19
(22) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Memorandum Prepared by Cyrus Vance, New York, October 24, 1977,P.644.
(23) Ibid, p.645
(24) Ibid, p.646

(٢٥) رغد عباس كامل، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٢٦) حنان دويدار، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، كانون الثاني ١٩٩٧، ص١١٩ .

(٢٧) نعوم تشومسكي ، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة عمر الأيوبي، مؤسسة الابحاث العربية بيروت ١٩٨٤، ص١١٣.

(٢٨) سيلم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية واثرها في النظام الدولي، مجلة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠٠٩، العدد ٤٢، ص ١٥٧.

(٢٩) نعوم تشومسكي، المرجع السابق، ص ١١٥.

(30)U.S. Overseas Lonas and Garnts, Oblgations and Loan Authorizations July 1, 1945 – September Ember 30, 2006, تقرير الوكالة الدولية للتنمية مابين عامي ١٩٤٥-٢٠٠٦متاح على الرابطhttps://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pnadj800.pdf

(31) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Memorandum Prepared by Cyrus Vance, New York, October 24, 1977,P.648.
(32) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Memorandum Assistant Secretary (Toussaint), and the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to Secretary of State Vance, Washington, February 4, 1977,P.930.
(33) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Memorandum From the Director of the Office of Management and Budget (McIntyre) to President Carter, Washington, April 21, 1978,p.1050.
(34) Ibid, p.1051.
(35)F.R.U.S, 1977-1980 VOL II,Paper Prepared by the Policy Planning Staff1 Washington, undated,p.412.
(36) McCurdy, Meghan, "Unilateral Sanctions With a Twist, The Iran and Libya Sanctions Act of, 1996. American University International ,p. 398.
(37) F.R.U.S, 1977-1980 VOL XXVI, Memorandum from Secretary of State Vance to President Carter, Washington, February 12, 1977,P.194.
(٣٨) ياسين حمد العيثاوي، حقوق الانسان في الدستور الأمريكي، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠١٧، العدد ٤٢، ص٨٥.
(39) Andrew Z. Katz , Public Opinion and the contradictions of Jimmy Carter's Foreign Policy, Princeton University Press , 2000 , p. 662.
(40) Kathryn Sikkink, U.S. Human Rights Policy and Latin America,Ithaca, New York, Cornell University Press, 2007, p. 78 .
(٤١) جولييتا روسي، النظام الأمريكي لحماية حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحث منشور متاح على الرابط http://hrlibrary.umn.edu/arab/M30.f (تمت مشاهدته بتاريخ ٣/٧/ ٢٠٢٣).
(42) F.R.U.S, 1977-1980 VOL XXVI, Memorandum From the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Todman), and the Director of the Bureau of Politico-Military Affairs (Gelb) to (Vance), Washington, July 22, 1978.P.209.
(43) F.R.U.S, 1977-1980 VOL II, Memorandum Secretary of State for Human Rights and Humanitarian Affairs (Derian), and the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to the Deputy Secretary of State (Christopher),Washington, November 30, 1977,P.321.
(٤٤) باتريك كلاوسون، عقوبات الولايات المتحدة، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١، متاحة على الرابط https://iranprimer.usip.org/resource/us-sanctions (تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٤)
(٤٥) رغد عباس كامل، المصدر السابق ص٦١.

المصادر

١.باتريك كلاوسون، عقوبات الولايات المتحدة، بحث منشور بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١، متاحة على الرابط https://iranprimer.usip.org/resource/us-sanctions (تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٤).
٢.حنان دويدار، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، كانون الثاني ١٩٩٧.
٣.رغد عباس كامل، إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كارتر، مجلة ابحاث البصرة ٢٠١٩، العدد ٤٤.
٤.روبرت أ. سترونج، جيمي كارتر والشؤون الخارجية، مقال منشور على موقع ملر، ، متاح على الرابط https://millercenter.org/president/carter/the-american-franchise (تمت مشاهدته بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢١).
٥.سيلم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية واثرها في النظام الدولي، مجلة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠٠٩، العدد ٤٢.
٦.شريف جويد علوان ، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي – الصهيوني ، دار واسط للنشر، بغداد ١٩٨٢.

٧.عبدالستار جعيجر عبد، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الاوسط ١٩٧٧- ١٩٧٩، مجلة كلية الآداب الجامعة العراقية، العدد ٩٨، ٢٠١١.
٨.محمد احمد ابو غنم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاقصى، اكاديمية الادارة والسياسة، غزة ٢٠١٣.
٩.محمد حافظ يعقوب، قضايا حقوق الإنسان، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ١٩٩٨.
١٠.محمد يوسف ابراهيم وحكمت ذياب احمد اسعد، المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في كينيا ١٩٧٠-١٩٧٨، مجلة الدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد ١١، العدد ٤٢، شباط ٢٠١٩.
١١.ميادة عبدالله محمد، الاحتلال السوفيتي لأفغانستان ١٩٧٩- ١٩٨٩، المجلة العلمية لكلية الآداب جامعة دمياط، المجلد ١٠، العدد١، ٢٠٢١.
١٢.نعوم تشومسكي ، حقوق الانسان والسياسة الخارجية الامريكية، ترجمة عمر الأيوبي، مؤسسة الابحاث العربية بيروت ١٩٨٤.
١٣.ياسين حمد العيثاوي، حقوق الانسان في الدستور الأمريكي، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠١٧، العدد ٤٢.

References

1.Abdel Sattar Jaeger Abd, Cyrus Vance and his foreign policy towards the Middle East 1977-1979, Journal of the College of Arts, Iraqi University, Issue 98, 2011.
2.Hanan Dowidar, The United States of America and International Financial Institutions, International Policy Journal, Issue 127, January 1997
3.Mayada Abdullah Muhammad, The Soviet Occupation of Afghanistan 1979-1989, Scientific Journal of the Faculty of Arts, Damietta University, Volume 10, Issue 1, 2021, p. 214.
4.Muhammad Ahmad Abu Ghanem, The Role of American Institutions in Implementing the Foreign Policy of the United States of America in Palestine, a published master's thesis, Al-Aqsa University, Academy of Management and Politics, Gaza 2013.
5.Muhammad Hafez Yaqoub, Human Rights Issues, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1998.
6.Muhammad Yusuf Ibrahim and Hikmat Dhiab Ahmed Asaad, The Strategic Interests of the United States of America in Kenya 1970-1978, Journal of Civilization and Historical Studies, Volume 11, Issue 42, February 2019.
7.Noam Chomsky, Human Rights and American Foreign Policy, translated by Omar Al-Ayoubi, Arab Research Foundation, Beirut 1984.
8.Patrick Clawson, United States Sanctions, research published on 10/11/2010, available at https://iranprimer.usip.org/resource/us-sanctions (accessed on 4/7/2023).
9.Raghad Abbas Kamel, Institutionalizing Human Rights in American Foreign Policy during the Carter Administration, Basra Research Journal 2019, Issue 44.
10.Robert A. Strong, Jimmy Carter and Foreign Affairs, article published on Miller's website, available at https://millercenter.org/president/carter/the-american-franchise (accessed 6/21/2023).
11.Salim Katea Ali, Elements of American Power and Its Impact on the International System, Journal of the Center for International Studies, University of Baghdad 2009, Issue 42.
12.Sherif Jawed Alwan, Camp David Settlement and the Future of the Arab-Zionist Conflict, Wasit Publishing House, Baghdad 1982.
13.Yassin Hamad Al-Ithawi, Human Rights in the American Constitution, Journal of Political Science, University of Baghdad 2017, Issue 42.